الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2044/Add.1
3 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

ساموا الأمريكية

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

إضافة

تتضمن هذه الإضافة مرفقا لورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن ساموا الأمريكية (A/AC.109/2044). وقد استمدت المعلومات الموجزة الواردة في الإضافة من المعلومات التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣هـ من ميثاق الأمم المتحدة.

150796 120796 96-16748

مرفق

معلومات إضافية عن ساموا الأمريكية

أولا - لمحة عامة

١ - ساموا الأمريكية إقليم غير مندمج في الولايات المتحدة ولم يصدر تشريع بتنظيمه. فهو لم "يُدمج" لأن جميع أحكام دستور الولايات المتحدة لا تنطبق عليه - وهو غير "منظم" لأن الكونغرس لم يصدر قانونا تأسيسيا للإقليم ينص على تنظيم الحكومة وعلاقتها بالحكومة الفيدرالية. وقد فوض الكونغرس السلطة بشأن ساموا الأمريكية إلى وزير الداخلية، الذي خول الإقليم بدوره سلطة وضع دستور يعمل بموجبه. وسكان ساموا الأمريكية من رعايا الولايات المتحدة ويمكن أن يصبحوا مواطنين عن طريق التجنس.

٢ - وتتألف ساموا الأمريكية من خمس جزر بركانية وجزيرتين مرجانيتين. وتقع على بعد ٣٠٠ ٢ ميل تقريبا جنوب غربي هونولولو. وتوجد عاصمة ساموا الأمريكية، باغو باغو، في توتويلا وهي أكبر الجزر. وتمثل جزر مانو التي أصبحت جزءا من ساموا الأمريكية في عام ١٩٠٤، الجزر الرئيسية الأخرى في الإقليم. وكان عدد سكان ساموا الأمريكية يُقدر بـ ٧٦٠ ٥٤ نسمة في عام ١٩٩٤. وتبلغ المساحة الكلية ٧٦ ميلا مربعا، وتبلغ مساحة الجزيرة الرئيسية، توتويلا، ٥٦ ميلا مربعا. كما تغطي المساحة البحرية الإقليمية الإجمالية أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ ميل مربع.

ثانيا - التطورات السياسية والاقتصادية

ألف - تطورات الوضع السياسي والعلاقات الاتحادية

٣ - أعرب معظم زعماء ساموا الأمريكية عن ارتياحهم لعلاقة الجزيرة الحالية مع الولايات المتحدة. ويعزى ذلك جزئيا إلى وفاء الولايات المتحدة بوعدها الذي قدمته في عقود التنازل بحماية الثقافة في ساموا بما في ذلك النظام التقليدي لحيازة الأراضي.

٤ - ويتجه التركيز الرئيسي في علاقة حكومة الإقليم مع الحكومة الفيدرالية إلى إيجاد شراكة تتيح لحكومة الإقليم إمكانية تحسين قدراتها في مجال الميزانية والإدارة المالية. وقد منيت الحكومة على مدى السنوات العديدة السابقة بعجز تشغيلي متراكم يزيد على ٣٠ مليون دولار، وأشار مراجع حسابات تابع لمكتب المحاسبة العام، إلى انعدام وجود نظام مناسب للإدارة المالية وعدم الانضباط فيما يتعلق بالميزانية بوصفهما الأسباب الرئيسية لسوء الأوضاع المالية للحكومة. وقام الكونغرس عقب إصدار ذلك التقرير، بإعطاء توجيه إلى حكومة ساموا الأمريكية ومكتب الشؤون الإقليمية والجزرية التابع لوزارة الداخلية، لتشكيل فريق عامل مشترك لوضع خطة عمل لمعالجة المشاكل التي تواجه الحكومة في مجال الإدارة المالية. وتقدم

تقارير مرحلية عن خطة عمل الحكومة مرتين في السنة إلى الكونغرس. وأبرم مكتب الشؤون الإقليمية والجزرية عدة اتفاقات مع الوكالات الفيدرالية الأخرى لتقديم توصيات ومساعدات من أجل إعادة بناء قدرات ساموا الأمريكية في مجال الإدارة المالية وتعزيز الوظائف الحكومية الأخرى.

٥ - ولا تزال حكومة ساموا الأمريكية تواجه مشاكل كبيرة في مجال المالية والميزانية والرقابة الداخلية. وقد تفاقم العجز وسوء الأوضاع المالية للإقليم من جراء زيادة الطلب على الخدمات الحكومية من جانب السكان الذين يتزايد عددهم بسرعة، ومحدودية القاعدة الاقتصادية والضريبية وحدوث الكوارث الطبيعية الأخيرة. وقد قللت هذه العوامل من قدرة الحكومة على خفض العجز، وستستمر في إعاقتها في المستقبل القريب. وقد شرعت الحكومة في اتخاذ تدابير ترمي إلى ضبط الإنفاق وخفضه، في الوقت الذي تواصل فيه برنامجها لتوسيع الاقتصاد المحلي وتنويعه.

باء - الأوضاع الاقتصادية الحالية

٦ - تشهد ساموا الأمريكية نموا سريعا في السكان. وكان تقدير السكان في منتصف عام ١٩٩٤ قد بلغ ٥٤ ٧٦٠ نسمة. ويمثل ذلك نموا يزيد على ١٧ في المائة منذ تعداد ١٩٩٠، الذي أوضح أن عدد السكان لا يزيد عن ٤٦ ٦٣٨ نسمة، وهو نمو يزيد كثيرا عما كان متوقعا. ويُعزى هذا النمو إلى الهجرة إلى الإقليم وإلى ارتفاع معدلات المواليد التي تشمل مواليد غير المقيمين. وستساعد دراسة استقصائية للسكان أجريت عام ١٩٩٥ بمساعدة تقنية من مكتب الشؤون الإقليمية والجزرية في تقييم عناصر نمو السكان. وكما هو متوقع فإن هذا النمو السكاني السريع يفرض ضغوطا على الهياكل الأساسية العامة وعلى قدرة ساموا الأمريكية على تقديم الخدمات الضرورية.

٧ - لا يزال اقتصاد ساموا الأمريكية يعتمد بدرجة كبيرة على النفقات الفيدرالية وعلى مصنعي تعليب سمك التونة. وفي الواقع، يستند ٩٣ في المائة من اقتصاد ساموا الأمريكية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى النفقات الفيدرالية للولايات المتحدة وإلى تعليب التونة. وتقوم نسبة ٧ في المائة المتبقية على صناعة صغيرة للسياحة وعلى بضعة أعمال تجارية صغيرة.

٨ - وقد تقلص مجموع حجم العمالة في ساموا الأمريكية من ٨١٠ ١٣ في عام ١٩٩١ إلى ٦٢٧ ١٣ في عام ١٩٩٢ وإلى ٥٤٣ ١٣ في عام ١٩٩٣. وتوزع العمالة بالتساوي تقريبا بين القطاعات الثلاثة: الحكومة ومصنعي التعليب والصناعات الفرعية وهي أساسا تجارة الجملة وتجارة التجزئة والنقل والخدمات. وواصلت العمالة في صناعة التعليب الانخفاض بمعدل ٢ في المائة في عام ١٩٩٣. وشهدت العمالة في بقية مجالات الاقتصاد زيادة طفيفة، ولكن المعدل الكلي للبطالة استمر في الزيادة حتي بلغ ١٦,٧ في المائة في عام ١٩٩٣ إزاء تزايد عدد السكان.

٩ - وشهدت ساموا الأمريكية ثباتا أو انخفاضا في الإيرادات الفيدرالية الحقيقية على مدى العقد الماضي، باستثناء الفترات اللاحقة للأعاصير والتي حققت فيها أموال الانتعاش الفيدرالية زيادة كبيرة في الحجم الكلي. وقد تسبب إعصار "أوفا" في عام ١٩٩٠ وإعصار "فال" في عام ١٩٩١ في إلحاق أضرار واسعة بالهياكل الأساسية والجهود الإنمائية الاقتصادية لساموا الأمريكية وتعطيلها بشدة.

١٠ - ويبين الميزان التجاري لساموا الأمريكية مدى هيمنة صناعات تعليب سمك التونة. وتعتمد التغييرات السنوية بدرجة كبيرة على التغييرات في الأسعار وعلى توقيت شحن الصادرات. وقد زاد مجموع حجم الصادرات من ٣١٧,٧ مليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٤٨٨,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٣ مما نتج عنه فائض تجاري بلغ ٥٢ مليون دولار.

١١ - وتتميز الأعمال التجارية المحلية بالصغر عادة، وهي مملوكة للمتعهدين المحليين وتبيع ما لديها للسوق المحلية دون غيرها. وهي تواجه ارتفاعا في التكاليف بسبب محدودية فرص الحصول على رأس المال، والحاجة إلى استيراد معظم السلع والمواد الخام وارتفاع تكاليف العمالة بالمقارنة مع بقية المنطقة كيما يعوق ارتفاع التكاليف والبعد عن الأسواق قدرتها على التصدير، وبالتالي، فإن الأعمال التجارية المحلية ضعيفة في وجه المنافسة من الجزر المجاورة التي تنخفض فيها مستويات الأجور، ومن الأعمال التجارية الأكبر والأكثر كفاءة في الولايات المتحدة.

١٢ - ولا تتمتع القاعدة الاقتصادية الضيقة الحالية في ساموا الأمريكية بالكفاءة اللازمة لتلبية الطلب على العمل لخفض مستوى هجرة الشباب إلى الخارج. وقد سعت حكومة الإقليم إلى تنويع اقتصادها بتشجيع الاستثمار الأجنبي في الصناعات الخفيفة (ولا سيما صناعة الملابس)، والزراعة وصيد الأسماك، والسياحة والتجارة والخدمات الاقليمية. بيد أنه يتعين التغلب على الظروف المعوقة المتمثلة في بُعد الموقع والافتقار إلى القوى العاملة الماهرة، ومحدودية الهياكل الأساسية والافتقار إلى مزايا نسبية أكبر (كتكاليف العمل) من المواقع الأخرى في المحيط الهادئ.

١٣ - بالرغم من أن السياحة لا تعتبر عاملا رئيسيا في اقتصاد ساموا الأمريكية حاليا، فإن تنمية هذا القطاع تمثل إحدى الأولويات. ولم يشترك الإقليم في ازدهار السياحة الذي شهدته منطقة غربي المحيط الهادئ في الثمانينات، وإنما شهد هبوطا شديدا في التسعينات. ويعزى هذا الهبوط إلى عدة عوامل تشمل فقدان خدمة شركة جوية دولية ووقوع عدة أعاصير. وقد بلغ عدد السياح الوافدين ٤٠٠ ٥ سائح في عام ١٩٩٣ وهو عدد يقل بمقدار ٣٠٠ ٢ فرد عن عام ١٩٩٢ ويمثل نحو نصف عدد الزوار في عام ١٩٩١. ولا توجد في ساموا الأمريكية هياكل أساسية سياحية كثيرة حيث يوجد فندق كبير واحد (تملك الحكومة ٨٠ في المائة من أسهمه) وما مجموعه ٢٠٥ غرفة فندقية في جزيرة توتويلا. وقد قُدمت مقترحات لزيادة عدد الغرف الفندقية ولكنها لم تحظ بالموافقة اللازمة أو بتمويل للبناء. وبالإضافة إلى ضرورة تحديث المرافق السياحية، يحتاج النشاط السياحي إلى الترويج، وإلى التدريب لتحسين المهارات، وزيادة خدمات السفر الجوي الدولي.

١٤ - وتعتبر تنمية السياحة البيئية إحدى أكثر مجالات النمو التي ينتظر لها مستقبل مرموق. ونظرا للأثر الطيب الذي يتوقع أن تتركه السياحة البيئية على السكان والبيئة المحلية، فقد وجد المفهوم تأييدا في أوساط المجتمعات المحلية. وتتميز التنمية الذاتية، مثل بناء الممرات المرتفعة وحماية المواقع الثقافية، بجاذبية خاصة. ومن شأن نشاط متوسط الحجم للزوار يركز على احترام الثقافة البولينيزية، والجمال الطبيعي للجزيرة، وحفظ البيئة أن يصبح أداة للنمو الاقتصادي على المستوى الشعبي في القرى والأسر.

١٥ - وستساعد التحسينات في الخدمة الجوية والخصخصة وتوسيع فندق "رينميكر" بالإضافة إلى الزيادة الأخيرة في عدد غرف الموتيلات والسفن السياحية وزيادة المساعدة الحكومية للسياحة في جعل السياحة القطاع الرئيسي للنمو.

١٦ - وعكفت حكومة ساموا الأمريكية على العمل في عدة مشاريع صغيرة الحجم يمكنها أن تساعد في توسيع حجم القطاع الخاص. وقد اختتمت الحكومة بنجاح مفاوضات مع إحدى الشركات الأمريكية لصناعة الملابس من أجل بناء مصنع في الإقليم. وتدرس الحكومة أيضا مشاريع أخرى ضمن برنامجها المتعلق بالتشغيل الصناعي.

جيم - الإدارة الحكومية

١٧ - في الماضي، كانت القدرة التقنية لساموا الأمريكية على تعقُّب إنفاقها وبيان أسباب هذا الإنفاق من بين أفضل القدرات في المناطق الجزرية. ومنذ عام ١٩٨٨، تلقَّت البيانات المالية للحكومة آراء مقيَّدة من حيث حسابات الأصول الثابتة فقط. ولا تزال إدارة المعلومات الكافية لرصد الحالة المالية قائمة. إلا أن الأداء المحاسبي للحكومة اتسم في الوقت الراهن بانخفاض المستوى بسبب فقدان موظفين رئيسيين واعتماد نظام جديد للحاسوب.

١٨ - ووجد مكتب المحاسبة العام في مراجعته لحسابات عام ١٩٩٢ أنه تم تجاهل القوانين التي تحظر إنفاق أموال تتجاوز المبالغ المخصصة، وأن أنظمة التعاقد والشراء لم تنفذ. ولم توضع موضع التنفيذ المساءلة عن الأعمال التي يقوم بها الموظفون الرسميون المسؤولون. والمجالات ذات التكلفة العالية مثل إحالات المعالجات الطبية، والمشتريات وشؤون الموظفين لم تكن جيدة الإدارة.

١٩ - وتضمنت خطة العمل التي وضعتها حكومة الإقليم وقدمتها إلى كونغرس الولايات المتحدة في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣ مجملا للأنشطة التي ستضطلع بها الحكومة لتنفيذ توصيات مكتب المحاسبة العام. وتشمل هذه التدابير تحسين جمع الإيرادات، وإنفاذ قانون ساموا الأمريكية الذي يحظر الإنفاق الذي يتجاوز الأموال المخصصة، وتنفيذ ممارسات صحيحة في مجالي الشراء والتعاقد. وإلى جانب النص على الالتزام بالممارسات الإدارية المقبولة، فإن خطة العمل تدعو إلى إجراء تخفيضات في عدد الموظفين وتحسين

إدارة إحالات المعالجات الطبية لتخفيض نفقات الحكومة. كما تدعو الخطة أيضا إلى ملء الشواغر في مكتب مراجعة الحسابات الإقليمي.

٢٠ - ثم أعطى الكونغرس توجيها لوزارة الداخلية بأن تعمل عن كثب مع حكومة ساموا الأمريكية لتحديد أهداف محددة بشكل أوضح تكون ناشئة عن هذا المجمل العام، وتنفيذ خطة العمل. وقد شُكل فريق عامل مشترك بين حكومة ساموا الأمريكية ووزارة الداخلية، ووقعت مذكرات الاتفاقات في مستهل عام ١٩٩٤ للتصدي لأهداف خطة العمل. وهي تشمل اتفاقات تنص على أن يقوم فريق من مسؤولي وزارة الخزانة بوضع توصيات بشأن إدخال تحسينات على الإدارة المالية، وأن يقوم فريق من مسؤولي وزارة العدل بالتوصية بإدخال تحسينات على مهام الادعاء العام.

٢١ - وفي عام ١٩٩٥، عمل مكتب الشؤون الإقليمية والجزرية مع الزعماء المحليين لتحديد واستخدام فريق للتخطيط المالي لمساعدة حكومة ساموا الأمريكية على إعداد خطة انتعاش مالي طويلة الأجل. وقد بدأت شركة CORE المحدودة عملها في ساموا الأمريكية في ٨ أيار/مايو ١٩٩٥. وبعد أن قامت باستعراض مبدئي انتهى موظفوها إلى أن ساموا الأمريكية تستطيع أن تضع تدابير عاجلة لتعزيز الإيرادات، بما في ذلك إدخال زيادات طفيفة في رسوم الحكومة المحلية على خدمات المستشفيات، والمحاكم، والمطارات، والموانئ، والهاتف، والفنادق وملاعب الغولف. وقد يؤدي هذا التعزيز إلى توفير إيـــراد إضافي سنوي مقداره ٣ ملايين دولار للحكومة التي هي بحاجة ماسة إلى النقد. كما أوصت CORE باتخاذ تدابير متوسطة وطويلة الأجل للحد من التكلفة.

٢٢ - وقد عمل مكتب الشؤون الإقليمية والجزرية ومكتب موارد المعلومات التابع لوزارة الداخلية مع حكومة الإقليم لتشغيل النظم المحاسبية المالية لساموا الأمريكية تشغيلا آليا كاملا. وفي ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وقّع المسؤولون بمكتب الشؤون الإقليمية والجزرية مع الحاكم لوتالي على اتفاق يمنح حكومة الإقليم مبلغ ١,٦ مليون دولار لشراء وتركيب نظام محوسب للإدارة المالية. كما يمكن استخدام المنحة لشراء خدمات مساندة للمحاسبة ومراجعة الحسابات.

٢٣ - وفي الوقت نفسه، قام فريق تابع لدائرة ضريبة الدخل بإنشاء برنامج تدريبي للمسؤولين المحليين عن تحصيل الضرائب وإنفاذها. كما أن مكتب الشؤون الإقليمية والجزرية ساعد حكومة ساموا الأمريكية على تحسين ممارسات الإدارة المالية للحكومة المحلية من خلال مبادرة المراقبة الإدارية الجزرية التي تمول تدريب موظفي الإدارة المالية لحكومة الإقليم.

٢٤ - وبناء على طلب الحاكم لوتالي، قام فريق من وزارة العدل/مكتب التحقيقات الفيدرالي بالتعاون مع حكومة ساموا الأمريكية بإجراء تقييم لجرائم الياقات البيضاء التي تنطوي على أموال عامة والحاجة إلى تقديم المساعدة في إجراءات التحقيق والادعاء العام لتكميل القدرات المحلية. وخلص تقرير وزارة العدل إلى أن التدليس الحكومي المحلي الرئيسي، بما في ذلك سرقة وإساءة استعمال الأموال الفيدرالية يسهم

إسهاما كبيرا في الوضع المالي المتردي لساموا الأمريكية؛ وأن قدرات إنفاذ القوانين المحلية والفيدرالية ليست كافية للتصدي لهذه المشكلة.

٢٥ - وقد قام مكتب الشؤون الإقليمية والجزرية، بالعمل مع وزارة العدل بشأن مسألة إنفاذ القواني الفيدرالية في ساموا الأمريكية، بإعداد مشروع تشريع يخول للمحكمة الأمريكية في هاواي ولاية قضائية محدودة لإنفاذ القوانين الفيدرالية في الجزر. وتشمل هذه الولاية أيضا جمع الديون المستحقة على أهالي ساموا الأمريكية للولايات المتحدة. ولا يوجد في الوقت الحاضر ولاية قضائية لأية محكمة فيدرالية على ساموا الأمريكية، ما عدا عدد قليل من الاستثناءات البسيطة، مما جعل من الصعب جدا، إن لم يكن من المستحيل، على الولايات المتحدة إنفاذ قوانينها في الإقليم وجمع ديونها المستحقة على السكان.

٢٦ - وستكون هذه الولاية القضائية مقصورة على القوانين المدنية والجنائية والتنظيمية للولايات المتحدة، كما هي مقصورة على الدعاوى التي تقيمها الولايات المتحدة. ويقصد من ذلك حماية ثقافة وعادات ساموا الأمريكية وخاصة الأسر الممتدة والشيوخ التقليديين (ماساي) ونظم حيازة الأراضي المشاع. وينص التشريع على وجه التحديد على ألا يكون للمحكمة أي ولاية على المقاضاة التي تؤثر بشكل مباشر على لقب (ماتاي) أو الملك المشاع. وينبثق هذا التقييد من الالتزامات القانونية للولايات المتحدة بموجب معاهدات التنازل.

٢٧ - ومنذ تشكيل الأفرقة العاملة المشتركة قدم مكتب الشؤون الإقليمية والجزرية مساعدات تقنية في عدد من المجالات الأخرى. وتشمل هذه المجالات إنشاء برنامج لإدارة التعاونيات وصيانتها يهدف إلى تحسين الخدمات الطبية في مستشفيات الحكومة، والبدء بتقييم الخدمة الصحية العامة لنظام الإحالات الطبية خارج الجزيرة، وتوسيع برنامج مبادرة تدريب جزر المحيط الهادئ لتقديم برنامج تدريبي طويل الأجل لموظفي الحكومة.

٢٨ - ويعد التزام حكومة ساموا الأمريكية بإصلاح ممارساتها أمرا رئيسيا لنجاح الفريق العامل المشترك. وقد وضعت الحكومة خططا للانتعاش المالي في عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٠ للتصدي للعجز الذي كان عندئذ أقل قلقا. وتشير تقارير مراجعة الحسابات إلى أن عناصر رئيسية من الخطط لم تنفذ وبالتالي لم تكن فعالة. وعلى الرغم من النوايا الطيبة لهذه الخطط وللمساعدة التقنية، فإن نجاح الجهود المبذولة منذ عهد قريب جدا سيعتمد على الإرادة السياسية للحكومة.

ثالثا - الهياكل الأساسية

ألف - النظام المائي

٢٩ - تواصل هيئة الكهرباء في ساموا الأمريكية إحراز تقدم نحو تحقيق هدف تزويد جميع القرى في ساموا الأمريكية بالمياه الصالحة للشرب. وحتى هذا التاريخ، لا تزال ١٥ قرية تعتمد على شبكات قديمة

سيئة الصيانة لجمع المياه السطحية. ومع نهاية العام، سيتم ربط عشر من هذه القرى بشبكات مياه جيدة النوعية، قامت الهيئة ببنائها وصيانتها. أما القرى المتبقية فهي مشمولة بخطط شاملة لتشييد شبكات مياه ساتلية. ويتمثل حجر الزاوية في هذه الجهود في الحصول على جهاز جديد لحفر آبار المياه. ويتكون مشروع تحسينات شبكة مياه تافونا من استبدال أنابيب التوزيع الصغيرة الحجم والقديمة والمتآكلة، وتشييد خزان سعته مليون غالون، الذي يجري فيه العمل الآن.

باء - شبكة مياه الصرف الصحي

٣٠ - تم استكمال تعديل وتوسيع محطتي مياه الصرف الصحي في يوتولي وتافونا وتعمل المحطتان بطاقة كاملة. وحققت المرحلة الأولى من شبكة تجميع مياه مجاري سهول تافونا تقدما كبيرا. وقد ساعدت وزارة الداخلية في تمويل مشروع للحد من المخاطر لتحسين مصبّات المجاري في المحيط. ويجري حاليا تشييد المشروع. وتشمل مشاريع تحسين رأسمالية أخرى ممولة من وزارة الداخلية شبكة جديدة لتجميع مياه المجاري في جزيرة أونوتو، وبرنامج لربط المجاري داخل منطقة خليج باغو باغو. وقد حقق البرنامج الأخير نجاحا بالغا: وتم ربط ٢٢٠ منزلا تقريبا من خلال هذا البرنامج، كما ستشمل خدمة البرنامج ٥٠ منزلا آخر عندما يكتمل المشروع.

٣١ - ونفذت هيئة كهرباء ساموا الأمريكية ضريبة مشتركة على المياه/مياه الصرف الصحي لتكملة الإعانة السنوية المقدمة من حكومة ساموا الأمريكية. وللأسف لم تتمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها المالية للهيئة مما يعيق قدرة شعبة مياه الصرف الصحي على أداء مسؤولياتها. والشعبة غير قادرة على الوفاء باحتياجات السكان الذين يتزايد عددهم، بدون الحصول على أموال لتحسين رأس المال. وتعد إعادة تخويل أموال منحة الإنشاء لقانون الماء النقي لوكالة حماية البيئة أمرا ضروريا إذا أريد للهيئة أن توفر لسكان ساموا الأمريكية مستوى معيشي جيد.

جيم - التخلص من النفايات الصلبة

٣٢ - في ١ آذار/مارس ١٩٩٥ قام حاكم ساموا الأمريكية، بموجب الأمر التنفيذي رقم ٥-١٩٩٥ بتحويل برنامج النفايات الصلبة إلى هيئة كهرباء ساموا الأمريكية. وهذا يفي بتوصية فريق برنامج تحسين تشغيل العمليات والصيانة.

٣٣ - كما أوصى الفريق بضرورة تمويل التخلص من النفايات الصلبة من رسوم المستخدمين، وليس من الإعانات المقدمة من العمليات الأخرى لهيئة كهرباء ساموا الأمريكية. ولا تفرض في الوقت الحاضر أي رسوم على المستهلك لقاء التخلص من النفايات.

٣٤ - وتشمل البرامج والدراسات الجارية دراسة عن إعادة التدوير وإعادة الاستخدام أجرتها وكالة حماية البيئة، ودراسة لخيارات التخلص من النفايات الخطرة (أيضا لوكالة حماية البيئة)، ودراسة للوكالة نفسها عن تخفيض النفايات الخطرة، وبرنامج إعادة تدوير البطاريات المستعملة. علاوة على ذلك تعمل وكالة حماية البيئة الإقليمية مع شركة مهتمة بإزالة معادن الخردة وإنقاذها، بما في ذلك عدد من السفن التجارية التي غرقت في شعاب ميناء باغو باغو.

دال - توليد الطاقة وتوزيعها

٣٥ - تقوم هيئة كهرباء ساموا الأمريكية بتوليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية في جميع أنحاء ساموا الأمريكية. وتعتبر أعمال السلطة بشكل عام ناجحة جدا. وقد أنشأت السلطة في الآونة الأخيرة المولّد الرابع الجديد عالي الكفاية ومنخفض الدورات في الدقيقة. وتم التمويل من وفورات تحققت من انخفاض تكاليف الوقود والصيانة بسبب الاعتماد على محركات الديزل الجديدة.

٣٦ - ومن أجل حماية هذه الاستثمارات، يجري تنفيذ صيانة مبرمجة حديثة في هيئة كهرباء ساموا الأمريكية. ويجري أيضا حماية الهيكل الأساسي للكهرباء ضد الكوارث الطبيعية. كما يجري استعراض مشاريع في محطتي كهرباء ساتالا وتافونا لإدخال تعديلات لمقاومة العواصف المدارية. وسوف تشمل انبعاثات منخفضة الضجة والتشغيل الآلي لأدوات التحكم للحصول على أقصى درجة من الكفاءة في استعمال الوقود والتعويل عليه.

٣٧ - كما استفاد توزيع الطاقة الكهربائية من إنجاز العمل في مستودع محسن وتسهيلات مصنعية ومن توحيد المشاريع بما في ذلك مد الخطوط تحت الأرض إلى المصانع ومنطقة باغو باغو التجارية ومنطقة الحكومة.

هاء - الطرق

٣٨ - يتكون نظام الطرق الرئيسية في ساموا الأمريكية من طرق طولها ١٢٠ ميلا يطلق عليها اسم الطرق الرئيسية الفيدرالية، ومن طرق فرعية عامة مرصوفة وغير مرصوفة يبلغ طولها ١٠٠ ميل تقريبا. ويجوز إصلاح ما يسمى بالطرق الرئيسية الفيدرالية باستخدام أموال المعونة الفيدرالية المخصصة للطرق الرئيسية، ولكن الطرق المعبدة الأخرى تقع ضمن نطاق مسؤولية الإدارة الإقليمية للأشغال العامة.

٣٩ - وحالة شبكة الطرق الرئيسية في ساموا الأمريكية سيئة بصفة عامة بسبب عواق الأعاصير، وقِدَم الطرق، وعدم كفاية الصيانة، وكذلك لأن المعايير السابقة لشق الطرق لا تفي بمتطلبات الحمولة الثقيلة الحالية للمرور. ويجري في الوقت الراهن استخدام الأموال الفيدرالية لوضع برنامج شامل لبناء طرق محسنة يتم تصميمها بحيث تظل صالحة لمدة تناهز ٥٠ عاما.

٤٠ - ويأتي تمويل صيانة الطرق من جزء من الضريبة التي يفرضها الإقليم على البنزين وقدرها ١٠ سنتات على الغالون. ويجري إعداد تشريع لزيادة هذه الضريبة بحيث تعكس المتوسط القومي وذلك بغية الحصول على تمويل كاف لسد احتياجات الصيانة. وقد وجد الفريق المعني ببرنامج تحسين عمليات التشغيل والصيانة أن الأموال تتراكم في صندوق صيانة الطرق بينما لا توجد هناك ميزانية لاستغلالها. وقدم الفريق توصيات محددة لتحسين صيانة الطرق، بما في ذلك خفض عدد الموظفين الزائدين عن الحاجة، وتحسين التخطيط، واستئجار المعدات وتوفير تدريب أفضل.

واو - الموانئ البحرية

٤١ - يقع مرفق الميناء التجاري الرئيسي لساموا الأمريكية في مرفأ باغو باغو. والتسهيلات الموجودة في الميناء كبيرة إلى حد ما إذ يستخدم المرفأ في القيام بعدد من الأنشطة. أما الحالة العامة للميناء فهي آخذة في التدهور لعدم كفاية ميزانية الصيانة، على حد قول الفريق المعني ببرنامج تحسين عمليات التشغيل والصيانة.

٤٢ - ويحتاج المكان المخصص لتخزين الحاويات إلى إعادة تسطيح نتيجة للتدهور السريع في الأماكن التي يشتد فيها مرور الجمهور والشركات المحلية لشحن السفن. ويشكل الغبار والوحل مشكلتين مستمرتين مما يزيد من تكاليف العمليات التي تقوم بها شركات شحن السفن. وهذه التكاليف الباهظة تحول في نهاية المطاف إلى أصحاب شركات النقل البحري. وحتى الآن، لم يتوفر أي تمويل لمشروع إعادة تسطيح الأرصفة، رغم تقديم طلب بذلك إلى حكومة ساموا الأمريكية كل عام طيلة السنوات العديدة الماضية. كما أوصى تقرير الاستعراض السنوي الرابع للفريق المعني ببرنامج تحسين عمليات التشغيل والصيانة بحيازة مكان لتخزين الحاويات بعيدا عن الموقع الحالي، بغية المساعدة في تخفيف حالة الاكتظاظ الراهنة في الميناء.

٤٣ - وتتمثل التوصية الرئيسية للفريق المعني ببرنامج تحسين عمليات التشغيل والصيانة في إنشاء هيئة للموانئ. كما يحتاج الميناء إلى قدر كبير من المساعدة التقنية لتنظيم عملياته بصورة أفضل. ويواصل الفريق التوصية بوضع خطة رئيسية لجميع المرافق البحرية داخل مرفأ باغو باغو. وقد استعرض الفريق نطاق عمل الخطة الرئيسية المتعلقة بالميناء وقدم عدة توصيات تهدف إلى إنشاء هيئة للموانئ تحظى بمقومات البقاء ويمكنها أن تدير الميناء باقتدار.

٤٤ - ويمثل الأمن في الميناء مشكلة مستمرة. وقد فرض خفر السواحل حاليا غرامات تصل في مجموعها إلى ٠٠٠ ١٦٠ دولار بسبب عدم كفاية السلامة والأمن. وهذا المبلغ يزيد بمقدار ٠٠٠ ١١٠ دولار عن العام المنصرم ويمثل العشر تقريبا من ميزانية الميناء.

زاي - المطارات

٤٥ - تمتلك حكومة ساموا الأمريكية مطار باغو باغو الدولي وتتولى تشغيله في إطار إدارة تنظيم الموانئ. ووجد الفريق أن المطار يتمتع بصيانة جيدة عموما بالنظر إلى ما لديه من مصدر تمويل مستقل. ويمكن أن تستفيد إدارته من الفرص المتاحة لزيادة الدخل، مثل فرض رسوم جديدة على وقوف السيارات، لاستخدامها في صيانة أماكن وقوف السيارات.

٤٦ - ويبلغ طول المدرج الرئيسي في المطار ١٥٠ قدما وعرضه ٠٠٠ ٩ قدم وهو مرصوف بالخرسانة الأسفلتية. أما المدرج الثانوي فيبلغ طوله ٧٠٠ ٣ قدم وعرضه ٧٥ قدما. ويدير برج المراقبة في المطار مراقب تابع لهيئة الملاحة الجوية الفيدرالية. وتوجد في المطار محطة للإنقاذ الجوي ومكافحة الحرائق، وتم استلام شاحنتين جديدتين للحريق، تبلغ سعة ضخ كل منهما ٥٠٠ ١ غالون.

٤٧ - وتقترح حكومة ساموا الأمريكية زيادة مساحة المدرج الرئيسي بحيث تمتد بمسافة قدرها ٠٠٠ ١ قدم، بغية تعزيز مطار باغو باغو باعتباره أبرز مطار في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وعلى الرغم من الاتساع النسبي لصالة المطار، فإنه يواجه صعوبة في استيعاب التدفقات الكبيرة من الركاب القادمين في رحلات منتظمة من هاواي. ويواصل الفريق المعني ببرنامج تحسين عمليات التشغيل والصيانة التوصية بتحسين صيانة المطار، بما في ذلك تركيب حزام آلي جديد لنقل الحقائب وترميم الأسطح واستبدال حظيرة الصيانة.

٤٨ - أما مطار أوفتو فمساحته ١٠٠ ٢ قدم في ٦٠ قدما وهو مشيد من أسمنت بورتلاند المغطى بالخرسانة. وتبلغ مساحة صالة المطار ٨٠٠ ١ قدم مربع لاستيعاب الركاب والبضائع. وهذا المطار لا يتعامل إلا مع الطائرات الخفيفة. ويوجد مطار مماثل في تاو (مطار فيتيوتا) تبلغ مساحة مهبطه ٤٠٠ ٢ قدم في ٧٥ قدما وقد استكمل في عام ١٩٩٢. وانتهى بناء الصالة الجديدة لهذا المطار في عام ١٩٩٥ بتمويل من منح مقدمة من هيئة الملاحة الجوية الفيدرالية.

حاء - المدارس

٤٩ - تعد حالة المدارس الابتدائية البالغ عددها ٢٢ مدرسة والمدارس الثانوية العامة الست جيدة بصفة عامة. بيد أن هناك حاجة مستمرة إلى وضع برنامج شامل للصيانة والتشغيل، وثمة حاجة إلى القيام فورا بتوفير ٦٥ حجرة دراسية جديدة على الأقل و ١٥٠ حجرة دراسية بحلول عام ٢٠٠٠. ومع الزيادة السريعة في عدد السكان الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة فإن الإقليم متخلف في هذا الصدد بالرغم من وجود برنامج نشط أنشئت في إطاره ٢٤ حجرة دراسية جديدة في العام الماضي.

طاء - المستشفيات

٥٠ - تعمل مستشفى ساموا الأمريكية الآن باعتبارها هيئة مستشفى ساموا الأمريكية، ويديرها مجلس إدارة مؤلف من خمسة أعضاء. وتشترك في إدارة المستشفى بموجب عقد خدمات Mercy الصحية الدولية، بتمويل من منحة المساعدة التقنية المقدمة من وزارة الداخلية. ولا تزال المستشفى تفتقر إلى مستوى الاستقلال الذاتي اللازم للتحكم في أعمالها تحكما فعالا.

٥١ - والمشاكل الحادة التي تعاني منها الحكومة من حيث التدفق النقدي تمثل خطرا يهدد استمرار توفير الخدمات الصحية الأساسية. وقد أدت الديون المستحقة لموردي وموفري الخدمات إلى تقليص كميات العقاقير الأساسية واللوازم أو تأخير شحنها، وتعريض صحة المرضى للخطر وزيادة التكاليف. ويجري حاليا استعراض استراتيجيات تمويل بديلة.

٥٢ - وأصبحت مرتبات الممرضات والممرضين تتسم بمزيد من التنافسية، الأمر الذي ينبغي أن يؤدي إلى تحسين جهود التوظيف. وتم استكمال خطة برنامجية لرفع مستوى الإدارة. كما جرى تحسين صيانة المستشفى في إطار منحة مقدمة من برنامج تحسين عمليات التشغيل والصيانة. ووجدت دراسة استقصائية أجراها سلاح المهندسين أن بناء المستشفى سليم ولكنه أوصى بإدخال تحسينات كبيرة تشمل تركيب نظام كامل للحماية من الحريق. وقد تم في هذا الصدد وضع خطة خمسية ولكن هناك حاجة إلى تمويل إضافي لإجراء التحسينات الكبيرة اللازمة. ولا يجب إغفال صيانة المرفق وإلا ضاعت المكاسب التي تم الحصول عليها. ويمكن أن تؤدي الزيادات في الرسوم المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة للمرضى، بمن فيهم المرضى غير المقيمين والمؤمن عليهم، إلى توفير موارد إضافية كبيرة.

رابعا - المساعدة المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة

٥٣ - في السنة المالية ١٩٩٥، أذن لمكتب الشؤون الإقليمية والجزرية بميزانية قدرها ٥٨٢,٢ مليون من الدولارات خصصت للأنشطة المتعلقة بأربع مناطق جزرية تابعة للولايات المتحدة وثلاث ولايات مرتبطة ارتباطا حرا بها. ومن هذا المبلغ، اعتمد في الميزانية مبلغ ٣٨٩,٧ مليون دولار للولايات المرتبطة ارتباطا حرا، يشمل المنح المقدمة لعمليات التشغيل، وتحسين رؤوس الأموال، والصناديق الاستئمانية الخاصة والخدمات الفيدرالية. واعتمد في الميزانية مبلغ ٨٠,١ مليون دولار تقريبا لتقديم "المساعدة للأقاليم"، بما في ذلك الإعانات المقدمة لعمليات التشغيل الحكومية، والمنح المقدمة لساموا الأمريكية في مجال التشييد (٢٨,٥ مليون دولار).

ألف - الإعانات المقدمة لعمليات التشغيل التي تضطلع بها الحكومة

٥٤ - إن ساموا الأمريكية غير قادرة في الوقت الراهن على توليد مستوى من الدخل المحلي يضمن توفير الخدمات الأساسية العامة لمواطنيها. ولذلك تقوم الحكومة الاتحادية سنويا عن طريق مكتب الشؤون الإقليمية والجزرية بتقديم الدعم المباشر لعمليات التشغيل العامة التي تضطلع بها حكومة ساموا الأمريكية. وفي السنة المالية ١٩٩٥، تلقت حكومة ساموا الأمريكية مبلغ ٢٣ مليون دولار في إطار هذا البرنامج. ويتم اعتماد المنح المخصصة من عمليات وزارة الداخلية لساموا الأمريكية وفقا للممارسات الإدارية والتشريعية المتبعة في ساموا الأمريكية.

باء - المنح المقدمة لتحسين رأس المال

٥٥ - دأبت وزارة الداخلية سنويا على اعتماد موارد في الميزانية لإجراء التحسينات الرسمالية اللازمة في مجال التشييد في المناطق الجزرية عندما كان يشكل نقص التمويل المحلي خطرا يتهدد الصحة والسلامة أو عندما كانت تلك التحسينات ضرورية للتنمية الاقتصادية.

٥٦ - وكان تمويل التحسينات الرسمالية في السنة المالية ١٩٩٥ يبلغ ٥,٥ مليون دولار، باستثناء الأموال المقدمة في إطار العهد المبرم مع كومنولث جزر ماريانا الشمالية. وقد تلقت ساموا الأمريكية كل هذه الأموال.

جيم - قانون التنمية الجزرية

٥٧ - قام مكتب الشؤون الإقليمية والجزرية، بالنيابة عن الإدارة، بوضع قانون في عام ١٩٩٥ للتنمية الجزرية، ورد ذكره في اقتراح مقدم من رئيس الولايات المتحدة ضمن اقتراحات الميزانية للسنة المالية ١٩٩٦. وجاءت المبادرة استجابة لعدة تطورات تشمل الاحتياجات المتغيرة للمناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة، ومناخ التقشف الذي ساد الكونغرس رقم ١٠٤ فيما يتعلق بالميزانية، مما جعل الزيادات في التمويل التقديري أمرا بعيد الاحتمال للغاية.

٥٨ - وبموجب الاقتراح الذي دعا إلى إعادة تخصيص الأموال سنويا حتى حلول السنة المالية ٢٠٠١، سوف تتلقى ساموا الأمريكية ١٥ مليون دولار في السنة المالية ١٩٩٦ لتمويل التنمية الرئيسية اللازمة للهياكل الأساسية التي لا يمكن لحكومة الإقليم تمويلها من مصادر أخرى.

- - - - -